جهود الجزائر من أجل إرساء إطار مؤسسي لحوكمة شركات التأمين

يلعب قطاع التأمين دورا حساسا في كل الاقتصاديات وذلك نظرا للدور الذي يؤديه في الحفاظ على الموارد وتجديدها، فشركات التأمين تعتبر بديلا استراتيجيا وموردا هاما للعملة الصعبة من خلال عمليات التأمين وإعادة التأمين لذلك فإن عملية حوكمتها تحتل أهمية كبرى، إذ تعتبر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نقطة بداية ملاءمة لبناء أي نظام لحوكمة المؤسسات، حيث أنها تعتبر كضوابط داخلية، ولكن الملاحظ أن الكثير من الاقتصاديات النامية – ومنها الجزائر –بها مجموعة من التشريعات تتصف بالضعف أو بعدم الوجود أحيانا، حيث بدون هذا الإطار القانوني والتنظيمي فإن الضوابط الداخلية ومهما كانت جودة تصميمها لن يكون لها سوى أثر ضئيل في المساعدة على التطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات.

المطلب الأول: واقع حوكمة الشركات في الجزائر

تحاول السلطات العليا في الجزائر تهيئة الأرضية الملاءمة للوصول إلى التطبيق الأمثل لمبادئ الحكم الراشد وذلك يظهر من خلال ما يلي:

أولا: بوادر حوكمة الشركات في الجزائر: رغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل و التخلص من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال السعي لضمان المساءلة والشفافية بالعمليات المتعلقة بإدارة الأعمال فمن بين الجهود المبذولة من أجل إرساء إطار مؤسساتي لحوكمة الشركات ما يلي[1]:

1- **تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مقاومته:** تأسست هذه الهيئة سنة2006، التي تتمحور مهامها حول اقتراح سياسات وتوجيهات وتدابير للوقاية من الفساد، وإعداد برامج للتوعية من مخاطر الفساد، بالإضافة إلى جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه والتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية ذات الصلة، حيث انضمت هذه الهيئة مؤخرا إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008، لتضاف بذلك 42 وزارة وهيئة أخرى في المنطقة العربية، التي تشكل آلية إقليمية تشاركية فريدة من نوعها لتنمية القدرات وتبادل المعلومات ومناقشة السياسات التي تدخل في اختصاصها.

2- **انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للمؤسسات في جانفي** 2007 حيث شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية و خطوة علمية تتخذ.

[1] – بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان نريمان، **ورقة بحثية تحت عنوان: واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية**، مخبر LUDLD، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 04-05.

3- **إنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات:** قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجديدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلي جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات GCGF ومؤسسة التمويل الدولية IFC لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائري.

4- **إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري:** تم إصدار هذا الدليل سنة 2009 من قبل كل من جمعية مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر، ويتضمن الميثاق جزأين ومجموعة ملاحق كما يلي[1]:

الجزء الأول: ضرورة ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة: تضمن هذا الجزء مجموعة العناصر المتعلقة بالظرف الجزائري أين تم شرح الوضع الذي تمر به الجزائر والذي يستوجب الاعتماد على مبادئ الحوكمة كمنطلق لتسيير وإدارة الشركات، وكذا المؤسسات الشريكة المعنية بتنفيذ هذا والمتمثلة أساسا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وقد أشار في الأخير إلى مختلف المشاكل التي تواجه تطبيق مبادئ الحكم الراشد في المؤسسات الجزائرية.

الجزء الثاني: المعايير الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة: والذي تضمن هو الآخر أربعة عناصر رئيسية وهي:

- الأطراف الفاعلين الداخليين وعلاقاتهم المتبادلة: والذي يوضح دور مبادئ وآليات الحكم الراشد في ضبط العلاقة بين مختلف الأطراف الفاعلة والمتمثلة في الجمعية العامة للمساهمين، مهام ومبادئ ومكونات مجلس الإدارة وفقا لمبادئ الحوكمة، وكذا أسس تكوين المديرية وتحديد مهامها ، كما قدم هذا الميثاق مجموعة من التوجيهات لكل مساهم في الشركة، وكذا توجيهات خاصة بعملية توزيع الأرباح.

- علاقات المؤسسة مع الأطراف الفاعلة الخارجيين: حدد هذا الجزء من الميثاق طبيعة العلاقة بين المنظمة وكل الفاعلين الخارجيين المتمثلين أساسا في كل من: السلطات العمومية، البنوك والهيئات المالية، الموردين، الزبائن، العمال والمنافسين.

- النوعية و نشر المعلومات وتظهر من خلال جانبين:

أ- الالتزامات القانونية والخطوات التطوعية: ينص القانون على نشر الوضعية المالية السنوية للمؤسسة .أما عن تلك المساهمة في البورصة، فهي مطالبة بنشر حالتها المالية كل ثلاثي وكذا كل المعلومات التي لها أثر مادي على تقييم المؤسسة، مع ضرورة نشر هذه المعلومات لكل الأطراف ذات العلاقة.

[1] - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية**، 2009 ، ص17.

ب- المعلومات المالية: حيث أن المؤسسة مجبرة على إنتاج المعلومات المالية التي قد يطلبها الشركاء الماليون كاملة وصحيحة، وفي الوقت المناسب، بحيث يتسنى لهم الاطلاع على الفور بكل التغيرات التي قد تؤثر على العلاقات التي فيما بينهم.

– انتقال ملكية المؤسسة: حيث حدد الميثاق الخيارات الكلاسيكية الأربعة لانتقال الملكية سواءا على مستوى العائلة أو للغير.

الملاحق: تضمن هذا الجزء ثمانية عناصر فرعية تتعلق بمفاهيم عامة حول المؤسسة وحول الحكم الراشد وعلاقته بالمؤسسات العائلية، كما تضمن توجيهات حول تضارب المصالح في المؤسسات العائلية.

5-**إطلاق مركز حوكمة الجزائر:** حيث أعلنت مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة (CARE) . شريك مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) عن مشروع إنشاء أول مركز جزائري لحوكمة الشركات، والذي سيعمل في إطار التعاون بين المؤسسات. ويعد إنشاء المركز الجزائري لحوكمة الشركات جزءا من مشروع متواصل للجنة العمل لحوكمة الشركات الجزائرية، وهي لجنة تضم مجموعة نشطة من قادة القطاعين العام والخاص . التي قامت بإعداد وإطلاق دليل حوكمة الشركات الجزائرية عام 2009[1].

ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في الجزائر، وتحسين قيم الحوكمة الديموقراطية بما فيها الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية[2].

المطلب الثاني: الإصلاحات الهيكلية المتزامنة مع بداية تطبيق مبادئ الحوكمة

لا يمكن النجاح في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دون القيام بإصلاحات هيكلية تمس الإدارات والأجهزة الحكومية بما فيها السلطات الجبائية والقضائية.

1- إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية: يتم إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية التي أصبحت دون الكفاءة المطلوبة مع وجود البيروقراطية عن طريق التنسيق بين إجراءات العمل الداخلي في تلك الأجهزة مع تبسيطها وتقييم أداء هذه الأجهزة بانتظام طبقا لمعايير واضحة ومحددة تماما وتنفيذ إجراءات لتحسين الأداء الضعيف فورا وبشكل شامل في الجهات التي تحتاج إليها.

2- إنشاء آليات للمشاركة: يتطلب إنشاء الإطار المؤسسي للحوكمة وجود آليات للمشاركة وهذا بإصلاح الكثير من القوانين واللوائح الموجودة أو وضع قوانين ولوائح جديدة بدلا منها وهذا عن طريق إنشاء جمعيات ومنظمات مهنية لكل قطاع، وحتى يمكن ضمان أن يعمل هذا الإطار بجدية فإنه يجب أن يكون لدى

---

[1] – نقلا عن المرقع الرسمي لمركز المشروعات الدولية لحوكمة الشركات، أطلع عليه يوم 12-05-17 على الساعة 21:38.

[2].- علي العيادي، القطاع الخاص يدفع حوكمة الشركات في الجزائر، نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 21، 2011

المواطنين الفرصة للمشاركة في تشكيل هذا الإطار وفي عملية وضع مختلف السياسات الحكومية والعمليات التشريعية[1]، وهو ما يحاول وضعه القائمون على قطاع التأمين في الجزائر من خلال تفعيل دور الجمعيات والهيآت الرقابية والإشرافية.

3- إصلاحات القطاع المالي : يعتبر وجود قطاع مالي صحيح وسليم أحد الركائز الأساسية المدعمة لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع المؤسسات المالية، ويوفر القطاع المصرفي رأس المال اللازم والسيولة لعمليات المؤسسات ونموها، ويعتبر وجود الحوكمة الجيدة في النظام المصرفي أمرا هاما، وفضلا عن هذا فإن تحرير الأسواق المالية قد أدى إلى تعريض البنوك لقدر أكبر من التذبذبات وإلى مخاطر ائتمانية جديدة.

بالإضافة إلى ضرورة وجود شروط ومتطلبات رشيدة وممارسات فعالة للإشراف المصرفي، ويقدم لنا بنك التسويات الدولية (Bank For International Settlements -BIS-)، مجموعة من المعايير والممارسات التي يمكن تعديلها وفقا للنظم القومية المختلفة، ويقدم الإطار المقترح الجديد لكفاية رأس المال قدرا أكبر من الأساليب القياسية، ذات مرونة أكبر لتقييم مدى كفاية رأس المال والمخاطر، وذلك حتى يتم التوفيق بين المتطلبات القانونية والتنظيمية لرأس المال وبين المخاطر التي يتعرض لها، ويقوم الإطار المقترح على أساس ثلاث ركائز كما يلي:

أ- الشروط الخاصة بالأسواق المالية[2]: ويتطلب سوق الأوراق المالية الذي يتصف بالكفاءة ما يلي:

- وجود قوانين تحكم كيفية إصدار المؤسسات للأسهم والسندات وتداولها، وتنص على مسئوليات والتزامات مصدري الأوراق المالية ووسطاء السوق (السماسرة، والشركات المحاسبية، ومستشاري الاستثمار) والتي تقوم على أساس الشفافية والعدالة، ومن المهم أيضا وجود القوانين واللوائح التي تحكم عمل صناديق المعاشات.
- وجود متطلبات للقيد في بورصات الأوراق المالية تقوم على أساس معايير الشفافية والإفصاح الشديد مع وجود سجلات مستقلة للأسهم.
- وجود قوانين تحمي حقوق مساهمي الأقلية.
- وجود هيئة حكومية مثل لجنة الأوراق المالية تضم منظمين مستقلين مؤهلين ذوي سلطة تمكنهم من تنظيم عمليات الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسات وتنفيذ قوانين الأوراق المالية.

ب- الأسواق التنافسية: لقد سعت الجزائر نحو الإصلاح المالي بتحديث دور شركات التأمين من خلال الأمر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 المعدل والمتمم بالقانون 06-04 المؤرخ في 20 مارس 2006 المتعلق بالتأمينات إلى محاولة تحرير سوق التأمين، يعتبر وجود الأسواق التنافسية أحد العناصر الهامة في الرقابة

[1]-كاثرين كوتشا هلبلينغ وآخرون ، " **حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين** " ، الطبعة3 ، واشنطن :مركز المشروعات الدولية الخاصة ،ص22.

[2]- نبيل حمادي ،مرجع سبق ذكره ، ص21.

الخارجية على المؤسسات حيث ترغمها على تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد الإنتاجية وعقلانية توجيه استغلال الكفاءات البشرية خشية ضياع أو تخفيض حصتها السوقية، شركات التأمين لم تلعب الدور الحقيقي المنتظر منها في عملية الوساطة المالية لذلك لابد من القيام بتحديثها نظرا للتطور المستمر لحاجات الزبون ورغباته فهي تواجه مجموعة من التحديات أهمها[1]:

- تحسين الإدارة من خلال توظيف الموظفين المؤهلين وذوي تكوين كفء.
- وتحسين أساليب التسيير من خلال تطوير الأنظمة الداخلية ووضع نظام رقابي محكم وكذا إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع .
- التوجه إلى سوق أكثر تنافسية.
- فتح المجال أمام أصحاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

[1]- حسين يرقى، عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره،ص12.ص13.